



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي Central Bank of Sudan Public Information Note

السنة الاولى العدد (8)

ديسمبر 2010 December

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (ديسمبر 2010)

Central Bank of Sudan

Public Information Note (December 2010)

المحتويات

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني : 6
- 1-2 التضخم 6
- 2-2 عرض النقود : 6
- 3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي : 9
- 2- 4 التمويل المصرفي وتطور الجهاز المصرفي : 10
- 2- 5 موقف القطاع الخارجى : حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات 12
- 2- 6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 14
- 16 منحني العائد علي شهادات شهامة:-
- 19 منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السود اني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الإقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبق ة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان"

1 - الإقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

تحسن اداء الإقتصاد العالمى فى العام 2010م حيث يتوقع ان يبلغ معدل النمو الإقتصادى العالمى 4% مقارنة ب- 0.8% فى العام 2009م والذى تدنت فيه معدلات النمو الإقتصادى فى معظم الدول الصاعدة والنامية والمتقدمة على حد سواء، شهد العالم تحديات منطقة اليورو والتي تمثلت فى ارتفاع الدين العام فى الإقتصاد مما اضطر الاتحاد الاوروبى وصندوق النقد الدولى للتدخل لمعالجة مشاكل اليونان وايرلندا وما زالت الضغوط التضخمية ماثلة فى كل من اسبانيا والبرتغال وكثير من دول منطقة اليورو، بالإضافة الى حرائق روسيا واستراليا وفياضانات الباكستان وكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة فى الزلازل والبراكين على الارخبيل الاندونيسى والصراعات الاهلية فى افريقيا وتحديات التحول المناخى العالمى، ومع ذلك تحسن الاداء الإقتصادى العالمى فهناك ارتفاع فى معدل النمو الإقتصادى فى الولايات المتحدة الى 2.6% فى الربع الثالث مقارنة ب1.7% فى الربع الثانى مما ادى الى تحسن التوقعات بمعدل النمو السنوى الكلى ، من المتوقع ان تظل معدلات النمو متدنية فى الدول المتقدمة مقارنة بمعدلات النمو فى الدول الصاعدة اقتصادياً (الصين-الهند-البرازيل-جنوب افريقيا) والدول النامية .

تحسنت مؤشرات قياس الاداء المصرفى عالمياً مما ينبى عن تحقيق الاستقرار المالى والمصرفى فى معظم اقتصاديات العالم، حيث توجهت معظم السياسات الاقتصادية الى معالجة الدين العام فى الإقتصاد، واستعا دت اسواق المال والبورصات العالمية قدرتها فى جذب المدخرين والمستثمرين فى كافة القطاعات، ومع ذلك ه ناك تحديات كبيرة ما زالت تواجه الاسواق المالية على مستوى العالم . تاثر مؤشر داو جونز Dow Jones ببيانات البطالة فى الولايات المتحدة والتي انخفضت من 103000 وظيفة الى 71000 وظيفة وادت الى انخفاض معدل البطالة من 9.8% فى

نوفمبر الماضي الى 9.4% بنهاية ديسمبر 2010م. حيث ارتفع مؤشر داو جونز² الى اعلى مستوى له 11500 نقطة وهو مستوى ماقبل الازمة المالية العالمية وفي اتجاه صعودى قوى بعد تخطى نقطة التصحيح 10000 و التى استقر فيها لفترة طويلة نسبياً، وبلغ ادنى مستوى له خلال العام 9968 نقطة فى 26 اغسطس 2010م .

ارتفع مؤشر فوتس³ FTSE100 من 5812 نقطة نوفمبر الماضي حيث وصل اعلى مستوى له خلال العام 6008 نقطة فى 24 ديسمبر 2010م ، كذلك تخطى مؤشر نكاى⁴ Nikei index اليابانى مستوى 10540 نقطة وهو اعلى مستوى له خلال العام 2010م بعد ترددات عديدة حيث وصل ادنى مستوى له 8819 نقطة فى 31 اغسطس 2010م وبالتالي يعكس تحرك الاقتصاد اليابانى من منطقة الركود الاقتصادى بعد ارتفاع معدلات التضخم من ارقام سالبة الى ارقام موجبة وتحسن توقعات النمو الاقتصادى .

وارتفع مؤشر هانغ سنغ⁵ فى هونغ كونغ الى 23000 نقطة ادنى بقليل عن مستويات نوفمبر التى بلغت 23320 نقطة ، وسجل العام 2010م تذبذبلت عالية حيث وصل اعلى مستوى له 24732 نقطة فى 8 نوفمبر 2010م ، وادنى مستوى له 20007 نقطة فى 29 يوليو 2010م .

وتخطى مؤشر داليس⁶ Dax index الالمانى عتبة 7000 نقطة فى نوفمبر ووصل اعلى مستوى له 7077 فى 21 ديسمبر 2010م مقارنة بادنى مستوى له 5837 نقطة فى 25 اغسطس 2010م ، وهو فى اتجاه صعودى قوى يعكس الاتجاه العام للتحسن فى الاقتصاد الالمانى بالرغم من تحديات منطقة اليورو المتمثلة فى ارتفاع الدين العام وانخفاض اليورو خلال العام 2010م .

ارتفع مؤشر كاك 40⁷ الفرنسى الى 3870 نقطة فى ديسمبر 2010م مقارنة بمستوى 3865 نقطة فى نوفمبر 2010م ، وقد شهد تذبذبات عديدة خلال العام وبلغ ادنى مستوى فى مارس الماضي حيث وصل الى اقل من

² Dow Jones وهو يعكس اداء اكبر 30 شركة مدرجة فى بورصة نيويورك .

³ يعكس اداء اكبر 100 شركة مدرجة فى بورصة لندن

⁴ وهو يعكس اداء اكبر 225 شركة فى بورصة طوكيو

⁵ Hang Seng Index

⁶ وهو مؤشر يعكس اداء 30 شركة مدرجة فى بورصة فراكفورت

⁷ cac40 index وهو مؤشر يعكس اداء اكبر 40 شركة مدرجة فى بورصة باريس

3414 نقطة ، بينما وصل أعلى مستوى له 3961 نقطة فى 9 نوفمبر 2010م حيث تشير حركة المؤشر الى تذبذبات يومية مثلت مستويات تصحيح وجنى ارباح الا ان الاتجاه العام للمؤشر اظهر صعوداً ملحوظاً .

وبالتالى يمكن القول بان شهر اغسطس 2010م قد اظهر انخفاض كبير فى معظم مؤشرات الاسواق المالية العالمية الا ان المؤشرات سرعان ما استعادت مستوياتها السابقة وفى اتجاه صعودى حتى نهاية العام . حيث يلاحظ ايضاً ارتفاع اسعار البترول والذى تخطى عتبة 93 دولار للبرميل مما يدل على سرعة تعافى الاقتصاد العالمى من الازمة المالية العالمية، الا ان اسعار الغذاء قد ارتفعت بمعدلات عالية مما يبرز تحديات جديدة تتمثل فى ازمة غذاء قادمة، ولذلك لابد من الاهتمام بالانتاج الزراعى بشقيه وتوجيه الجهود للاستفادة من فرص وتحديات ازمة الغذاء العالمية الماثلة.

انخفض اليورو مقابل الدولار خلال العام 2010م، ففى اخر بيانات شهر ديسم بر 2010م وصل اليورو الى 1.29 دولار لليورو، وبلغ ادنى مستوى له 1.2 دولار فى 7 يونيو 2010م وبلغ أعلى مستوى له فى يناير 2010م حوالى 1.45 دولار فى 14 يناير 2010م، الا ان الاتجاه العام لسعر صرف اليورو مقابل الدولار فى انخفاض بسبب ازمة الدين العام فى الاقتصاد الاوروبى الناتجة من تداعيات الازمة المالية العالمية التى ادت الى تبني سياسات مالية تقشفية فى كل من اليونان والبرتغال واسبانيا واخيراً ايرلندا .

وصل سعر صرف الجنيه الاسترلى الى 1.56 دولار بنهاية ديسمبر، وبلغ أعلى مستوى له فى العام 2010م حوالى 1.64 دولار، بينما بلغ ادنى مستوى له 1.43 دولار فى 18 مايو ، مقارنة بالعملات الرئيسية الاخرى يعتبر الجنيه الاسترلى أكثر استقراراً خلال العام .

ومازالت مؤشرات الدين العام فى كثير من الدول الاوروبية تشير الى احتمال ظهور بلدان اخرى تحتاج الى حزمة معالجات وهذا ما يبرهن تخوف المستثمرين من ايداع اموالهم طرف البنوك الاوروبية وصعوبات حقيقية تواجه منطقة اليورو مما يجعل التوقعات تشير الى ضعف سعر صرف اليورو فى مستواه التوازنى الدولى (international parity)، فقد ارتفع البين اليابانى بمعدل 15% عن مستواه التوازنى الاسمى، وارتفع الفينك السويسرى بنسبة 10%، بينما انخفض اليورو بنسبة (- 10%)، وانخفض الجنيه الاسترلى بنسبة (- 5%) ولذلك لابد من الاهتمام بمتابعة ارصدة البنوك لدى شبكة المراسلين الدوليين واتخاذ التحوطات اللازمة لعدم الانكشاف او التعرض لمخاطر سعر صرف اليورو والاسترلى وتنوع سلة عملات الارصدة الخارجية لتقليل المخاطر .

استقر سعر اليوان الصينى مقابل الدولار فى حدود 6.83 يوان للدولار خلال النصف الاول من العام 2010م ، ومنذ بداية يوليو 2010م انخفض الدولار مقابل اليوان ليصل الى ادنى مستوى له 6.6 يوان للدولار فى نهاية ديسمبر الماضى ، وذلك نتيجة للضغوطات التى تعرضت لها الصين من قبل الولايات المتحدة واليابان والتى ادت الى رفع عملتها بنسبة 3.3% ، وتسبب ذلك فى انخفاض تنافسية الصادرات الصينية فى الاسواق الاوروبية والامريكية وتدنى احتياطات النقد الاجنبى ولذلك هناك تراجع من سياسة رفع العملة الصينية حالياً حيث تشير البيانات الى خفض اليوان مقابل الدولار تدريجياً .

هناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر ديسمبر 2010م، الامارات العربية (1.94%)، كوريا (3.3%)، اليابان (0.1%)، الهند (9.7)، منطقة اليورو (1.9%) الصين، (5.1%) السعودية (5.8%)، و مصر (10.2%) فى نوفمبر، ويتوقع ان تنعكس هذه التذبذبات على سعر صرف الجنيه السودانى ومعدلات التضخم فى البلاد . ولذلك لابد من التحسب الى التضخم المستورد ووضع الترتيبات اللازمة لاحتوائه وتحقيق استقرار سعر الصرف . وهى من اهم اهداف المرحلة الحالية لان تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى ظل التحولات التى تمر بها البلاد يمكن ان يقوى الثقة فى الاقتصاد ويؤدى الى مزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبى والتوسع فى الانتاج والتصدير ورفع معدلات النمو الاقتصادى فى المدى البعيد .

بالرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية وتحديات فترة الاستفتاء تشير التقديرات الى امكانية تحقيق السودان لمعدل نمو اقتصادى يبلغ 5.5% فى العام 2010م وبالتالى يتخطى مستوى الناتج المحلى الاجمالى فى العام السابق والبالغ 98 بليون دولار بحسابات تعادل القوى الشرائية (PPP) و 65.9 بليون دولار بالاسعار الجارية (الدولة رقم 64 حسب تقديرات صندوق النقد الدولى)، وهى تعادل 154 مليار جنيه بالعملة المحلية ، ويقدر مستوى دخل الفرد بحوالى 2200 دولار (الدولة رقم 127 حسب تقديرات البنك الدولى)، الا ان التحديات قد خلقت ضغوطاً متزايدة على موقف ميزان المدفوعات فقد ارتفعت نسبة عجز الحساب الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى من 6% فى العام 2009م الى 6.4% فى العام 2010م، ويتوقع ان تزول الضغوط على موقف القطاع الخارجى بعد انتهاء فترة الاستفتاء مباشرة، حيث ادت حالة عدم اليقين التى تسود الاسواق حالياً الى انخفاض كبير فى سعر الصرف وارتفاع الضغوط التضخمية مما اثر سلباً على الحياة المعيشية لغالبية السكان، ولذلك يهدف البنك المركزى الى استعادة

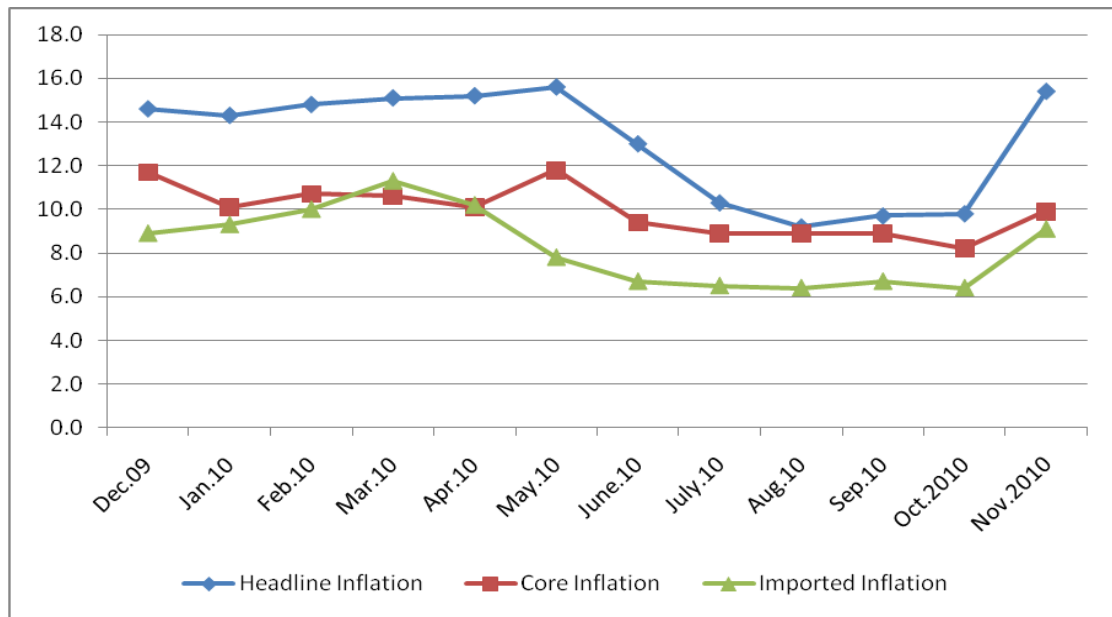
التوازن لسعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم عبر حزمة متناسقة من السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف واجراءات تخفيض الطلب على القرض الاجنبى لمعالجة الاختلال فى القطاع الخارجى والسيطرة على التضخم .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد السودانى:

1-2 التضخم:

ارتفع معدل التضخم الكلى (headline inflation) من 9.8% فى شهر نوفمبر 2010م الى 15.4% فى شهر ديسمبر 2010م ، بينما ارتفع معدل التضخم الاساسى (core inflation) من 8.2% الى 9.9% ، الا ان معدل التضخم المستورد (imported inflation) قد ارتفع بدرجة اعلى من 6.4% الى 9.1% ويرجع ذلك الى انخفاض سعر صرف الجنيه السودانى بسبب عدم اليقين التى تزامنت مع فترة الاستفتاء .

الشكل رقم (1)



يشير الاتجاه العام الى ارتفاع معدلات التضخم فى الشكل اعلاه الى رقمين منذ بداية العام حتى نهاية النصف الاول ويرجع السبب فى ذلك الى تداعيات الازمة المالية العالمية التى ادت الى ضغوط تضخمية وارتفاع حجم الدين العام فى الاقتصاد وانخفاض سعر الصرف، ونتيجة لاتخاذ البنك المركزى لاجراءات نقدية تشفوية تمثلت فى استعادة البنك لودائعه طرف البنوك التجارية ورفع الاحتياطى النقدى القانونى من 8% الى 11% وتنشيط اليات التعقيم (sterilization) عن طريق تنشيط

عمليات السوق المفتوحة (open market operations) فقد تمت السيطرة على التضخم فى رقم احدى حتى نهاية نوفمبر الماضى، الا ان التضخم ليس فقط ظاهرة نقدية فقد تؤثر عليه مستويات الانتاج الحقيقى فى الزراعة والصناعة والتغيرات التى تحدث فى سعر الصرف وحجم العجز فى الموازنة العامة للدولة ومصادر تغطيته، حيث تشير التوقعات بعد رفع الدعم عن المحروقات والسكر مؤخراً الى امكانية ارتفاع التضخم بمتوالية هندسية نتيجة للتأثيرات المتضاعفة على تكاليف الانتاج والنقل والترحيل، ولذلك لابد من اجراءات هيكلية فى الموازنة العامة للدولة لتقليل العجز وكذلك تقليل النمو النقدى والحفاظ على سعر الصرف من اجل تقليل التضخم الى مستويات دنيا تسهم فى تخفيض اعباء المعيشة على الشرائح الضعيفة فى المجتمع، فمن المتعارف عليه ان التضخم يساعد المنتجين ولا يتأثر به الاغنياء بينما يعتبر ضريبة على الفقراء .

ولذلك تاتى اهمية الاجراءات التى يتخذها البنك المركزى لتحجيم النمو النقدى والتى تتطلب اجراءات مماثلة لاعادة هيكلة الاقتصاد وتنشيط الانتاج فى كافة القطاعات الاقتصادية ليتحول المجتمع بكامله الى قوى منتجة وتحجيم الاستيراد من الخارج لمعظم السلع الكمالية، والاهتمام بالسلع الضرورية التى تمثل ضروريات الحياة كالقمح والسكر والادوية ولذلك يسعى البنك المركزى لتصحيح الآثار السالبة لتحرير اسعار المحروقات والسكر عن طريق توجيه موارد النقد الاجنبى وتسهيل الاجراءات والعمليات المصرفية لاستيراد السلع الضرورية ودعم تمويل الانتاج المحلى . ايضاً يستمر البنك المركزى فى الضخ النقدى بالعملة الاجنبية وبالتالى يتوقع ان يستقر سعر الصرف فى فترة مابعد الاستفتاء وذلك يتطلب تضافر كل الجهود فى جميع وزارات القطاع الاقتصادى من اجل تشجيع الانتاج المحلى .

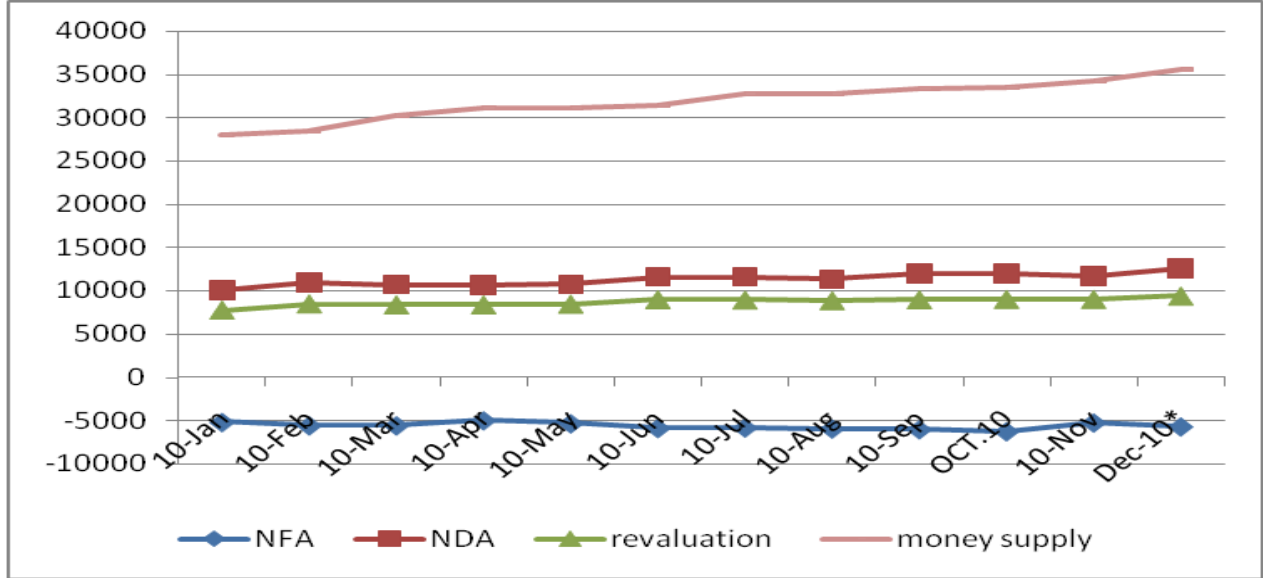
2-2 عرض النقود⁸:

ارتفع عرض النقود من 34560 فى نوفمبر 2010م الى 35536 مليون جنيه فى 27 ديسمبر 2010م ، والنتيجة النهائية توسع نقدي من 27934 مليون جنيه فى بداية يناير 2010م بمعدل نمو تراكمي 22.5%. حيث يلاحظ ان مصدر التوسع النقدى الاساسى يرجع الى نمو صافى الاصول المحلية (NDA) وهو يعكس الالتزامات على الحكومة والبنوك والقطاع الخاص مما يعنى التوسع فى تمويل الحكومة والقطاع الخاص، وبالرغم من ضغوطات سعر الصرف التى ادت الى اعادة تقييم العملة بانخفاض كبير خلال العام الا ان هناك استقرار واضح فى بند صافى الاصول الاجنبية (NFA) والذى يعكس ضغوطات موقف ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك الى سياسة الضخ السيولى فى سوق النقد الاجنبى من قبل البنك المركزى

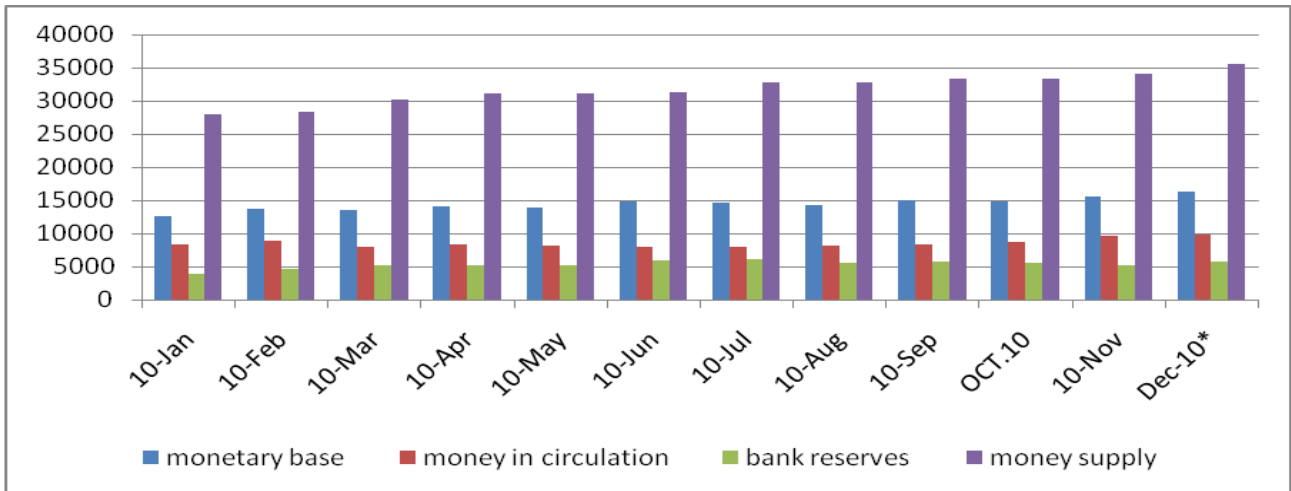
⁸ بيانات تقديرية

والتي أدت إلى امتصاص السيولة بالعملة المحلية من ناحية وكذلك زيادة عرض النقد الأجنبي لمقابلة احتياجات البلاد المختلفة من ناحية أخرى.

الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة على عرض النقود يناير - ديسمبر 2010م

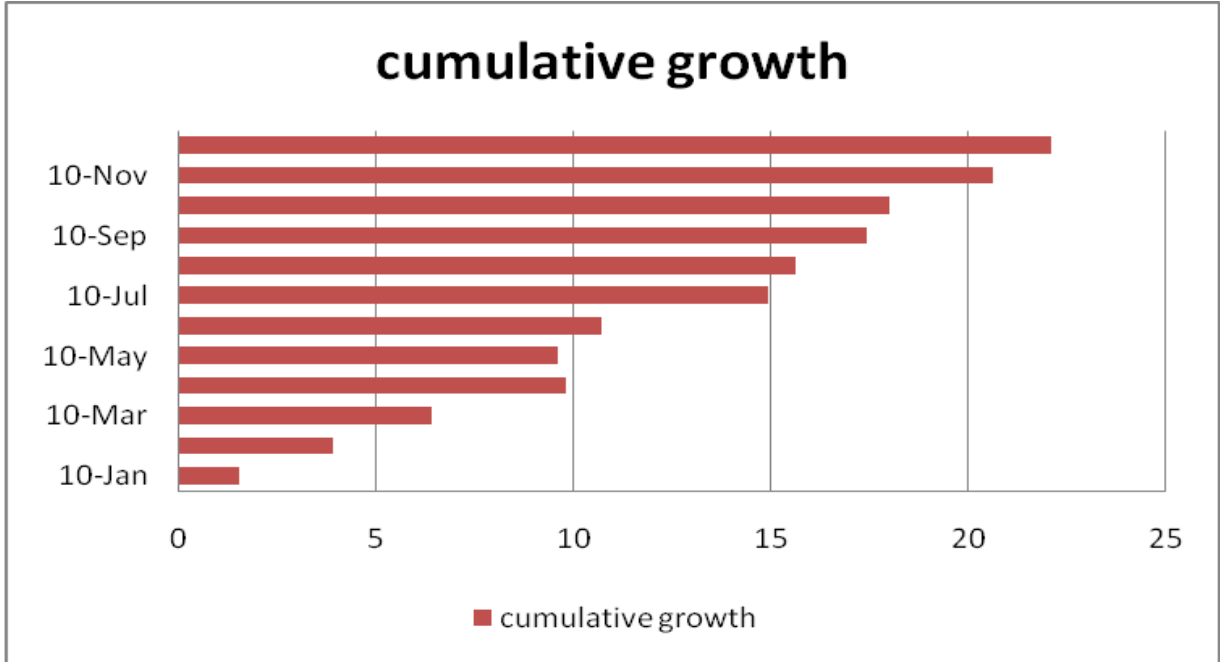


الشكل رقم (3) عرض النقود يناير - ديسمبر 2010م



يلاحظ ارتفاع حجم النقود المتداولة خلال العام من 8251 مليون جنيه يناير 2010م إلى 9871 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2010م ، وارتفعت القاعدة النقدية من 12636 مليون جنيه إلى 16335 مليون جنيه، وارتفعت احتياطات البنوك من 3836 مليون جنيه إلى 5753 مليون جنيه لنفس الفترة . أيضاً يلاحظ استقرار المضاعف النقدي في متوسط 2.2 خلال العام حيث بلغ أدنى مستوى له 2.05 في فبراير مقارنة ب 2.25 كأعلى مستوى في أغسطس 2010م .

الشكل (4) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير الى ديسمبر 2010م



2 3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.377 جنيه في نوفمبر 2010م الى 2.4824 جنيه في ديسمبر، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.2539 جنيه في شهر نوفمبر 2010 الى 3.2809 جنيه في ديسمبر 2010م .

أصدر بنك السودان المركزي منشوراً قضي بتعديلات في ضوابط النقد الاجنبي (ضوابط الصرافات) ، حيث سمح لشركات الصرافة بالبيع لغرض السفر في حدود مبلغ لا يتجاوز 1000 يورو (فقط ألف يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الاخرى نقداً أو تحويلاً، وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر، وايضاً ألزم شركات الصرافة بالبيع لغرض السفر لكل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية في حدود مبلغ لا يتجاوز 750 يورو (فقط سبعمائة وخمسون يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الاخرى نقداً أو تحويلاً وذلك بعد استيفاء المستندات المؤيدة للسفر. وأن تظل بقية الضوابط المنظمة لمبيعات النقد الاجنبي بغرض السفر الاخرى سارية دون تعديل .

ايضاً تقرر فى حالة وجود فوائض بالنقد الاجنبى لدى شركات الصرافة من مشترياتها من البنك المركزى ، القيام بأحد الخيارين اما بيع تلك الفوائض لبنك السودان المركزى وبسعر الصرف السارى زائداً الحافز ، أو الاحتفاظ بتلك الفوائض على أن يتم خصمها من الحصة التالية التى ستقوم شركة الصرافة بشراؤها من البنك المركزى .

ومن ناحية اخرى أدت الاجراءات التى اتخذها البنك المركزى خلال الفترة الماضية الى انحسار نشاط السوق الموازى وتوفر الدولار بنسبة معقولة فى الصرافات خاصة بعد ان تم العمل بنظام الحافز فى الفترة الاخيرة وكذلك ادت الضوابط التى اتخذتها الحكومة مثل منع استيراد السلع الكمالية عبر زيادة الرسوم عليها الى تقليل الطلب على العملات الاجنبية وبالتالي تقليل الفجوة بين السعر الرسمى والموازى .

2-4 التمويل المصرفى وتطور الجهاز المصرفى:

اهتم بنك السودان المركزى بتوجيه البنوك لتمويل القطاعات الانتاجية ، ويمكن القول بان السياسة التمويلية الجديدة اخذت فى الاعتبار اهمية توفير حوافز للبنوك التى تقدم تمويل للزراعة والصناعة ويشمل ذلك تخفيض الاحتياطي القانونى للبنوك المتلزمة بذلك ووضع ودائع لأكثر البنوك نشاطاً فى هذا المجال، بالإضافة الى عمليات التدخل فى سوق النقد الاجنبى، وهناك محفزات للبنوك التى توسع فى التمويل الاصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعى بعد تحديد النسب المفصلة لذلك فى السياسة التمويلية الجديدة لغرض دعم القطاعات الضعيفة فى المجتمع وتوفير فرص العمل ومحاربة الفقر .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) تدفق التمويل لكل القطاعات بالعملتين المحلية والاجنبية خلال شهر نوفمبر 2010 ، حيث سجل تمويل التجارة المحلية على اعلى نسبة بلغت 14.4 %، ثم القطاع الزراعى 12.3 % الاستيراد 12.1 % ، القطاع الصناعى 9.6 % .

من حيث الصيغ بلغت نسبة التمويل بصيغة المراجعة 48.1 %، والصيغ الاخرى 35.9 %، المشاركة 7.8 %، المقاوله 4.7 %، المضاربة 3.1 %، السلم 0.3 %، الاجارة 0.1 % من اجمالي تدفق التمويل المصرفى بالعمله المحلية لشهر

ديسمبر 2010م ، عليه لابد من التركيز فى تطبيق صيغ التمويل الاسلامية الاخرى والابتعاد عن التركيز على صيغة المراجعة .

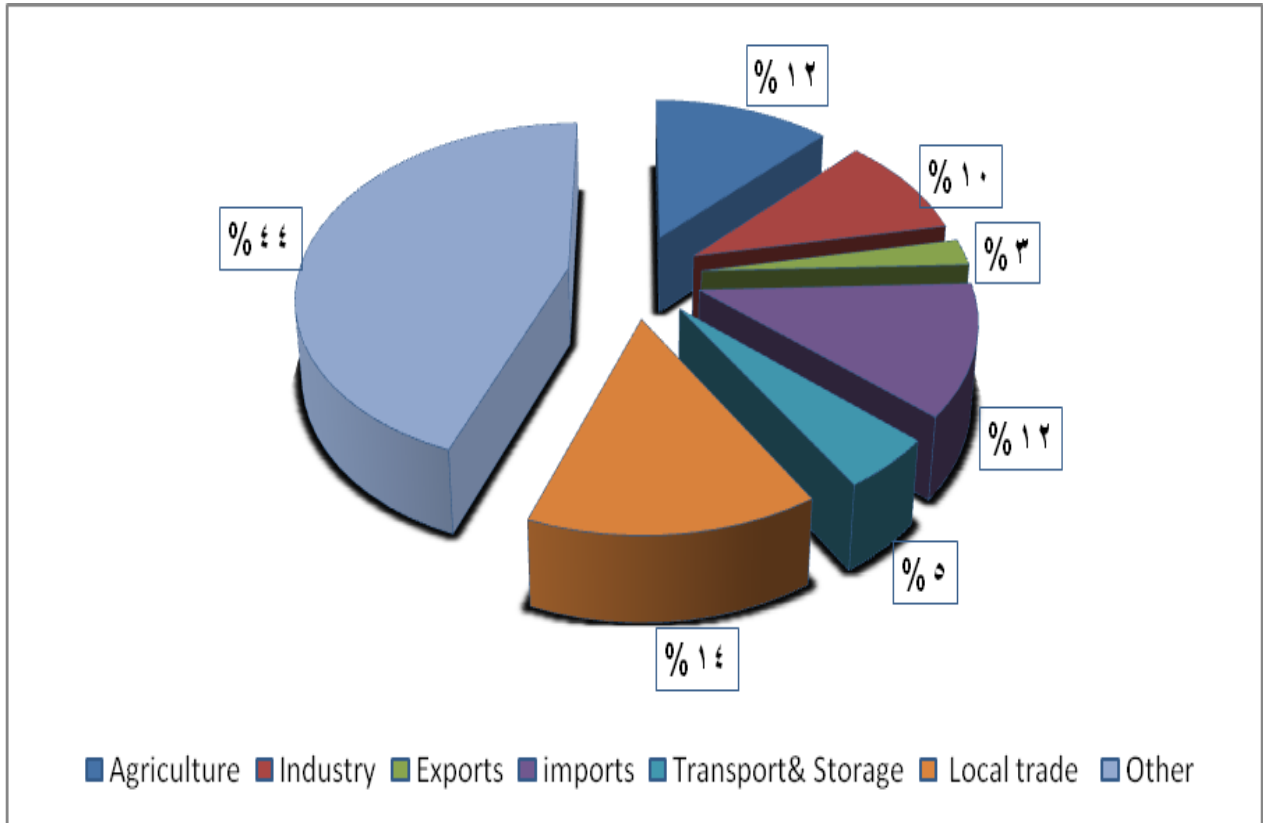
الجدول رقم (1) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات - شهر نوفمبر 2010 * :

بملايين الجنيهات

%	اجمالى	اجنبى	محلى	
12.3	2,585.2	23.0	2,562.3	الزراعة
9.6	2,014.9	528.4	1,486.5	الصناعة
2.4	509.1	66.9	442.1	الصادر
4.8	998.6	40.7	957.9	النقل والتخزين
14.4	3,019.2	238.4	2,780.8	التجارة المحلية
12.1	2,529.9	1,350.9	1,179.1	الاستيراد
44.3	9,282.0	1,304.9	7,977.2	اخرى
100	20,939.0	3,553.2	17,385.8	اجمالى

المصدر: بنك السودان المركزي *بيانات تقديرية

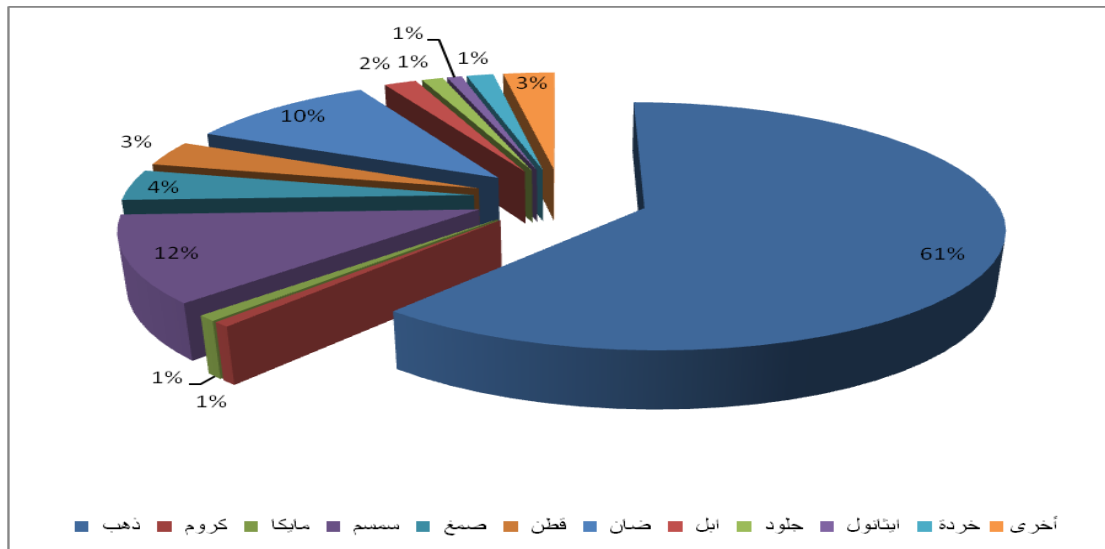
الشكل رقم (5) توزيع التمويل المصرفي حتى نوفمبر 2010م



*بيانات تقديرية

2-5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

الشكل رقم (6) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010 م



الجدول رقم (3) (أ) الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية نوفمبر 2010⁹ م المبالغ بملايين الدولارات

[illegible]

⁹ البيانات المتوفرة تغطي الفترة حتى نوفمبر 2010م ، إلا ان جملة الصادرات يمكن ان تتخطى 1.5 مليار دولار بنهاية

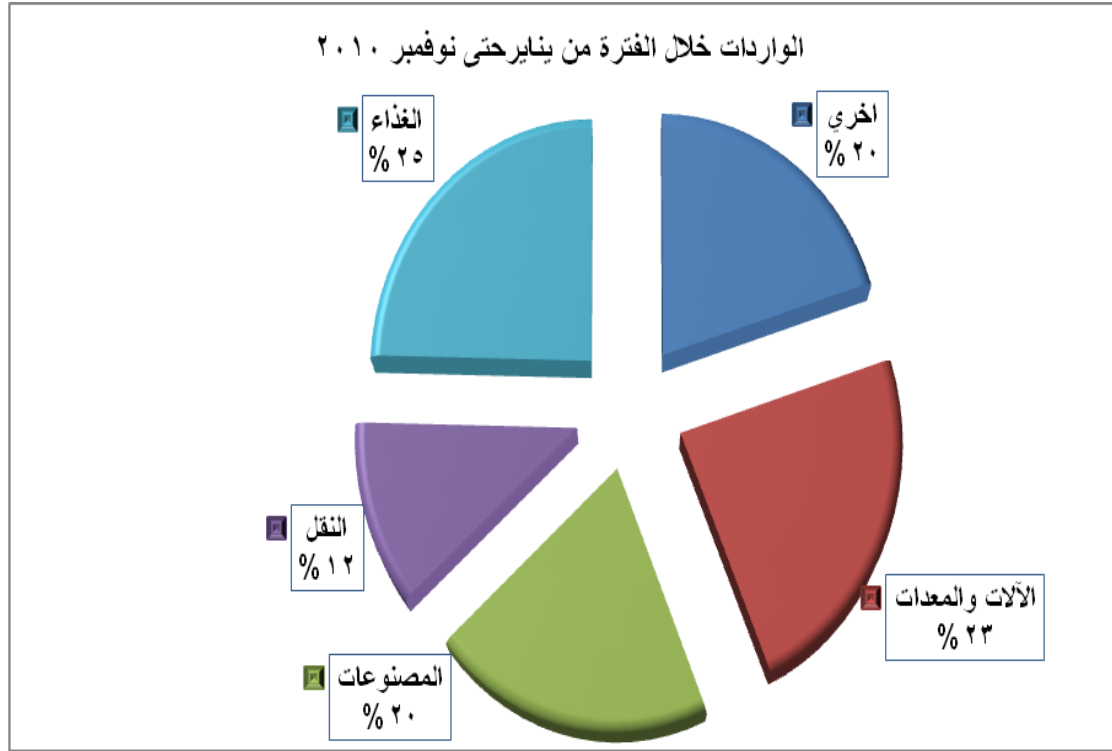
ديسمبر 2010م ، يتوقع ان تصل عائدات الذهب أكثر من مليار دولار وكذلك يتوقع ارتفاع حصيله الصادرات

التقليدية الأخرى .

الجدول رقم (3) (ب) تفاصيل الواردات للفترة من يناير حتى أكتوبر 2010 المبالغ بملايين الدولارات

الواردات	الغذاء	النقل	المصنوعات	الآلات والمعدات	اخرى	اجمالي الواردات
القيمة	2595.67	1244.20	2101.40	2458.23	2132.15	10531.65
نسبة المساهمة %	24.65	11.81	19.95	23.34	20.25	100.00

شكل رقم (7)



يلاحظ تركيز الاستيراد بنسبة 24.65% للغذاء في بلد يمكن ان يكون سلة غذاء العالم، عليه لابد من التفكير ملياً في كيفية استغلال الموارد الزراعية والاستفادة من فرص أزمة الغذاء العالمي، وهذا يتطلب إيجاد آليات تساهم في تشجيع الانتاج المحلي من اجل التصدير خصوصا وان السودان به امكانيات زراعية متعددة وميزات مطلقة ونسبية في انتاج الكثير من السلع الزراعية والصناعات التحويلية .

الذهب:

بلغت اسعار الذهب السودانية 40 دولار للجرام الواحد خلال شهر ديسمبر 2010 . وبالتالي يمكن لمعدن الذهب ان يغطي العجز المتوقع في الميزانية حال الانفصال كمصدر ايرادى حديث وكذلك تغطية العجز في القطاع الخارجى .

ومن المتوقع ان تساهم اجراءات البنك المركزي في تنظيم تجارة الذهب وبناء احتياطات منه وبالتالي توفير مزيد من موارد النقد الاجنبي بالبلاد خلال المرحلة المقبلة .

2-6 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

تمثل عمليات السوق المفتوحة احدي الادوات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ، ولمعرفة الموقف العام للارصدة يلاحظ انه جاري العمل في الاصدار الاول من شهادة إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة) فقد تم 1817.694 شهادة حتي الان بمبلغ 908.85 مليون جنيه، تغير الموقف لشهادات شهامة بزيادة 550.683 شهادة بمبلغ 275.34 مليون جنيه عن الموقف في الفترة الماضية ،أما بالنسبة لشهادتي صرح وشهاب فلم يتغير الموقف فيهما باي حركة .

وبلغ إجمالي التداول في السوق الثانوي 296784 شهادة في 2010/12/21 مقابل 367187 شهادة في 2010/11/24 بنقصان 70403 شهادة ، وانخفض عدد صكوك صرح من 261921 صك الي 101629 صك لتلك الفترة ، وبالنسبة لإستثمارات الاجانب في صكوك صرح فلم يطرأ عليها اي تغيير خلال الفترة وتبلغ مساهمات الافراد 4%، والمؤسسات والصناديق 7%، والبنك 1.2%، و إجمالي مساهمات الاجانب في صرح 12.3% .

يوجد ارتفاع ملحوظ في العائد الس نوي علي الشهادات في السوق الثانوي لمعظم شهادات شهامة فإصدار 2010/1/1 إرتفع الي 12% مقارنة بـ 11.23% للفترة الماضية، بينما إصدار 2010/4/1 إرتفع الي 11.98% مقارنة بـ 9.60% للفترة الماضية ، أما إصدار 2010/7/1 فإرتفع الي 12% مقارنة بـ 7.91% للفترة الماضية ،أما بالنسبة لإصدار 2010/10/1 فقد حقق نسبة عائد للفترة الماضية بلغت 2.34% أي ما يعادل 18.72% خلال العام . أما متوسط العائد السنوي لصرح 16% .

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر مرتفعاً من (2,365.73) إلي (2,367.92) نقطة بفارق (2.19) نقطة عن مؤشر الشهر الماضي، حيث تم التداول هذا الشهر في قطاعات: البنوك، التجاري ، الصناعي، الزراعي ، الاتصالات والوسائط الأخرى، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجل قطاع: التأمين غياباً عن تداول هذا الشهر .

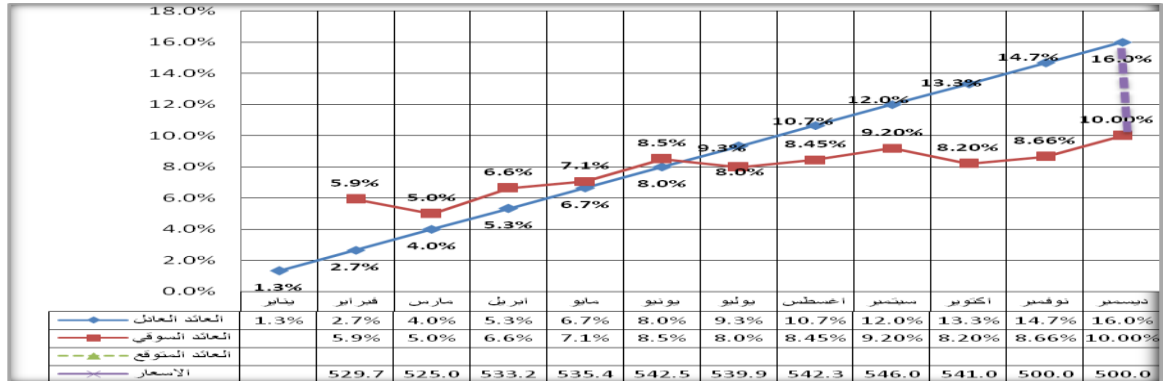
بمقارنة بمؤشرات تداول الشهر الماضي فقد إرتفعت جميع المؤشرات : حجم التداول من (80,183,354.38) إلى (328,071,708.13) جنيه، عدد الصكوك من (157,166) إلى (648,143) صكاً ، عدد الأسهم المتداولة من (3,091,349) إلى (29,477,255) سهماً و عدد العقود المنفذة من (458) إلى (859) عقداً .

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار أسعار أسهم كل من : البنك السوداني الفرنسي في (3) جنيه البنك الإسلامي السوداني في (0.20) جنيه بنك الخرطوم في (0.81)، و مصرف السلام عند (2) جنيه بينما ارتفع سعر سهم بنك التضامن من (1.3) إلى (1.51) جنيه و بنك فيصل الاسلامي من (2.5) إلى (3.48) جنيه ، في القطاع التجاري: انخفض سعر سهم الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة من (9.51) إلى (9) جنيه ، وفي القطاع الصناعي استقر سعر سهم الشركة الوطنية للبترول عند (2) جنيه ، في قطاع الاتصالات والوسائط : هذا الشهر ارتفع سعر سهم مجموعة سودايل للاتصالات المحدودة من (1.9) إلى (2.34) جنيه ، في قطاع الخدمات المالية : استقر سعر سهم شركة المهاجر للخدمات المالية عند (0.12) جنيه وكذلك استقر سعر شركة الهجرة للصرافة عند (0.13) جنيه ، في قطاع الصناديق الاستثمارية: انخفضت أسعار صكوك الإستثمار الحكومية العاشرة من (103) إلى (102.50) جنيه، وصكوك صندوق السهم الاستثماري من (20.1) إلى (20) جنيه ، بينما ارتفع سعر صكوك الإستثمار الحكومية الحادية عشر من (100.5) إلى (102) جنيه و صكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري من (10.12) إلى (10.60) جنيه وصكوك الإستثمار الحكومية السادسة من (100) إلى (102.75) جنيه وصكوك الإستثمار الحكومية التاسعة من (100.5) إلى (101.41) جنيه ، وصكوك الإستثمار الحكومية الرابعة عشر من (100.5) إلى (101.50) جنيه وصكوك صندوق الإستثمار في الأوراق المالية السودانية من (10.05) إلى (10.25) جنيه، واستقرت أسعار صكوك صندوق مجموعة الوطن الاستثماري الاول في (10.06) جنيه ، وصندوق جلوبال الامان في (10.10) جنيه، صندوق الرواد الاول عند (10) جنيه ، و صندوق المستثمر الثاني عند (10.25)، وفي قطاع الشهادات الإستثمارية هذا الشهر : ارتفعت أسعار 16 اصدارة ، وتم تداول عدد 6 اصدارات لأول مرة.

ويمكن ملاحظة انخفاض التصكيك والتوريق في القطاع الزراعي والصناعي، عليه لابد من التفكير في كيفية حشد التمويل عن طريق التصكيك والتوريق للشركات العاملة في مجال الزراعة، بل من الاوجب تطوير مواعين ادخارية جديدة تهتم بتنشيط مجال البورصة في تجارة السلع وبالتالي تصبح مصدر هام لتمويل عمليات الانتاج والصادر وتحقيق عائد مجزى للمدخرين والمستثمرين مما يساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

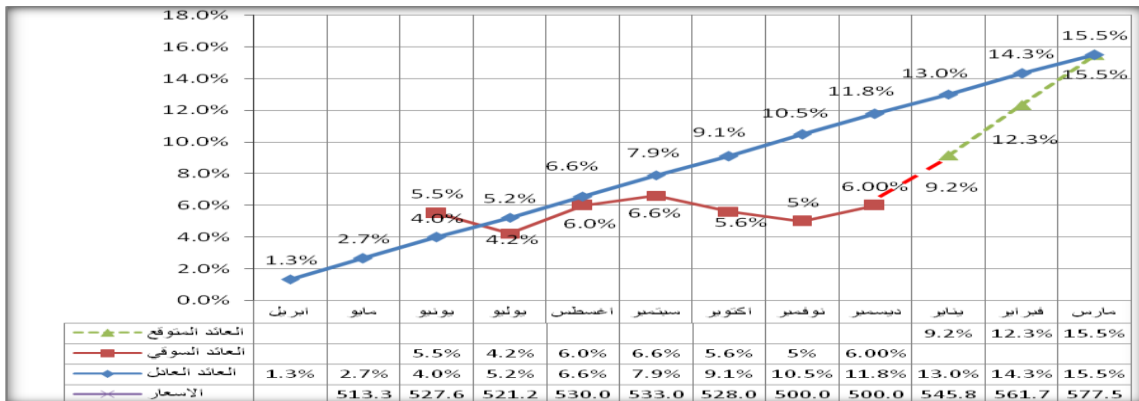
1/ منحنى العائد علي شهادات شهامة (ديسمبر / 2010):

شكل رقم (8) منحنى العائد علي شهادات شهامة 44 اصدار 2010/1/1 :-



بدا التداول لهذه الشهادة فى شهر فبراير وكان العائد بالسعر السوقى 5.9% وهو اعلى من العائد بالسعر العادل الذى بلغ 2.7% ويعود ذلك الى قلة المعروض ورغبة المستثمرين فى امتلاك الشهادات . واستمر العائد بالسعر السوقى فى الارتفاع حتى يونيو مما نتج عنه ارتفاع العائد بالسعر السوقى اعلى من العائد بالسعر العادل خلال الشهور من فبراير وحتى يونيو . وفى شهر يوليو بدا العائد بالسعر السوقى فى الانخفاض الى (8%) حيث اصبح اقل من العائد بالسعر العادل الذى بلغ 9.3%. وظل العائد بالسعر السوقى يسجل زيادة طفيفة الا انه اقل من العائد بال سعر العادل فى الفترة من يوليو حتى سبتمبر. وفى شهر ديسمبر شهد العائد بسعر السوق ارتفاع بلغ 1.34% عما كان عليه فى شهر نوفمبر حيث وصل العائد بسعر السوق الى 10% الا انه لا يزال اقل من العائد بالسعر العادل للشهادة.

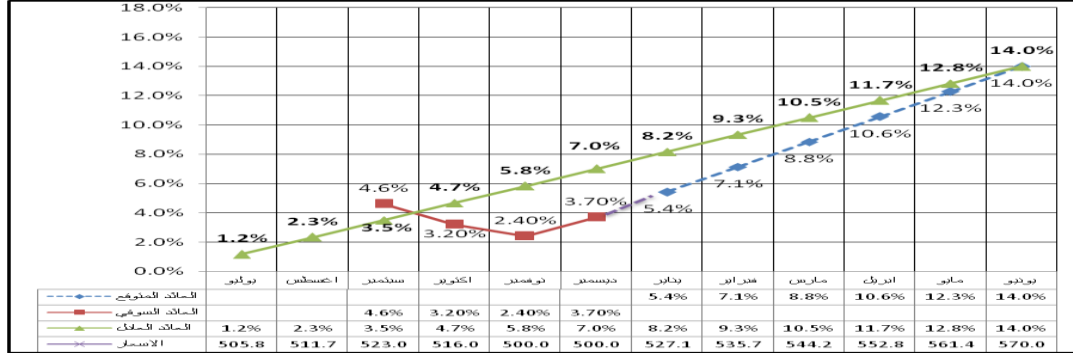
شكل رقم (9) منحنى العائد علي شهادات شهامة 45 اصدار 2010/4/1:



بدا التداول فى هذه الشهادة فى شهر يونيو بعائد سوقى 5.5% وهو يزيد قليلا عن العائد بالسعر العادل 4% ومنذ شهر يوليو اصبح العائد بالسعر السوقى اقل من العائد بالسعر العادل . وفى شهر اغسطس ارتفعت نسبة العائد السوقى الى 6% الا انه لا يزال اقل من العائد بالسعر العادل . ومنذ شهر سبتمبر واصل العائد بالسعر السوقى الانخفاض حتى وصل فى نوفمبر الى 5% الا ان العائد بسعر السوق عاود الارتفاع فى شهر ديسمبر

يصل الى 6% وهذا ينطبق على كل الشهادات حيث شهد العائد عليها ارتفاع في شهر ديسمبر الا انه يظل اقل من العائد بالسعر العادل.

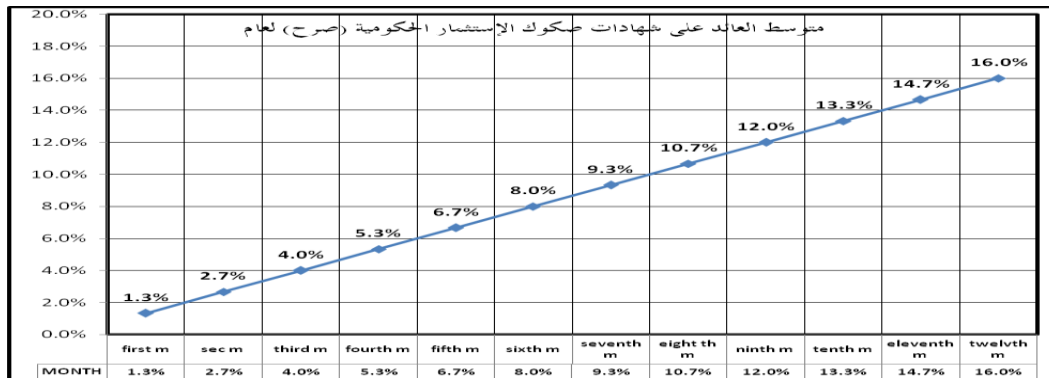
شكل رقم (10) منحني العائد علي شهادات شهامة 46 اصدار 2010/7/1:



بدا التداول للشهادة في سبتمبر بنسبة عائد سوقى 4.6% وهو اعلى من العائد بالسعر العادل بنسبة 1.1%. وفي أكتوبر انخفضت نسبة العائد السوقى الى 3.2% اى اقل من نسبة العائد بالسعر العادل بنسبة 1.5%. وشهد شهر ديسمبر زيادة فى العائد بسعر السوق ليرتفع الى 3.7% بدلا عن 2.4% فى شهر نوفمبر الا انه يقل عن العائد بالسعر العادل بنسبة 3.3%.

2 / منحني العائد على صكوك الإستثمار الحكومية:

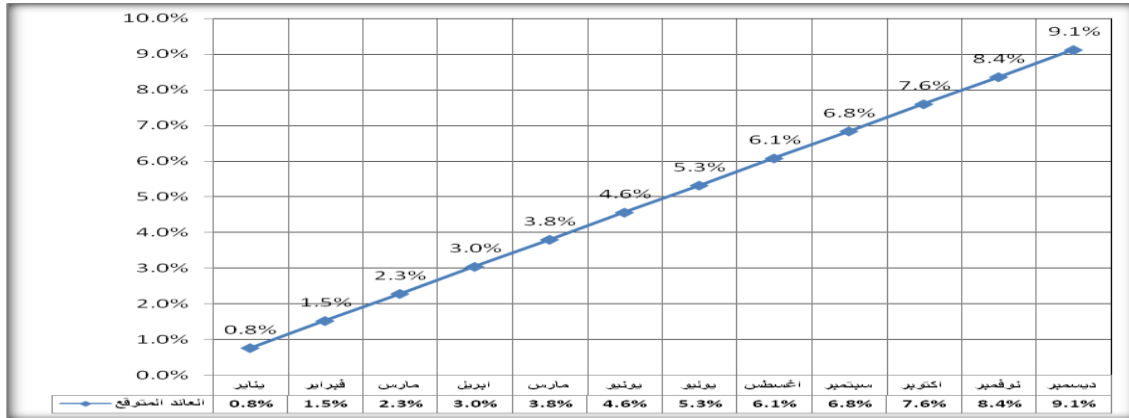
شكل رقم (11) متوسط العائد علي صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) لعام 2010



يوضح الشكل اعلاه عائد صكوك الاستثمار وفق نشرات الاصدار ويلاحظ ان تداول هذه الصكوك في السوق الثانوي محدود وان تم تداولها فلا تحقق عائدات تذكر ويعزى ذلك الى طبيعة هذه الاصدارات اذ توزع عائداتها بصورة ربع سنوية ونصف سنوية لبعض الاصدارات .

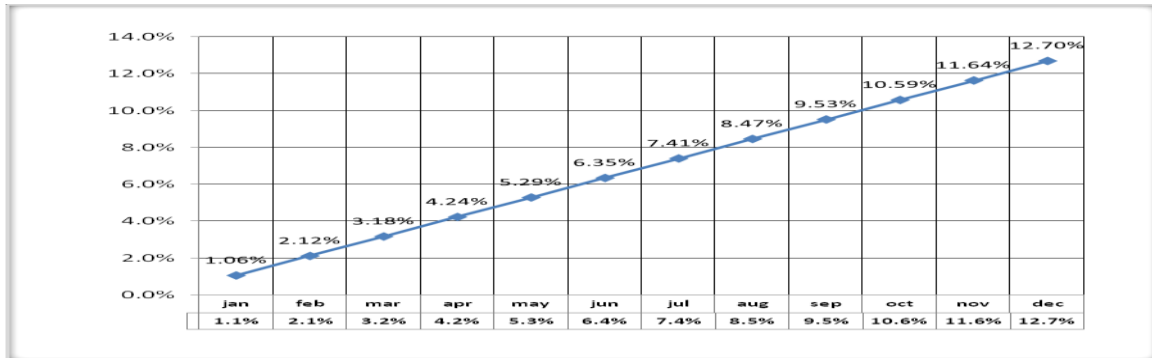
3/ منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية بالبنوك للعام 2010:-

شكل رقم (12) منحني العائد المتوقع علي الودائع الاستثمارية للعام 2010



متوسط العائد المتوقع للودائع الاستثمارية في نهاية العام 2010 في حدود 9.1% وذلك وفق تقديرات المصارف .

شكل رقم (13) منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك-



من المتوقع ان يبلغ العائد الكلي المرجح لكل الودائع الاستثمارية بنهاية العام 2010م 12.7% وهذا يمثل تكلفة التمويل في الاقتصاد وهي نسبة عالية نسبياً لكنها تتناسب مع الاوضاع التضخمية السائدة .

جدول يوضح اوزان الودائع الادخارية المكونة للمنحني بالشكل رقم (13):-

جدول رقم (1)

اسم الودائع الادخاري	القيمة (بملايين الجنيهات)	الوزن النسبي
الودائع الاستثمارية بالبنوك	8,581.6	45%
شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)	8,280.12	44%
شهادات الاستثمار الحكومية (صرح)	2,116.7	11%
الاجمالي	18,978.42	

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزي- إدارة البحوث والتنمية